المجتمع المدني في العالم العربي : الأدوار والكوابح

بقلم / د. اسماعيل معراف
أستاذ محاضر وباحث جامعي

من بين القيم الضاغطة التي ولدتها التغيرات الدولية التي حدثت عقب نهاية الحرب الباردة هو ضرورة تشجيع منظمات المجتمع المدني ومساعدتها على لعب أدوار مختلفة بهدف تعزيز المسار الديمقراطي في كل بلدان العالم، ورغم أن استخدام هذا المصطلح لم يفعل إلا في عقدي الثمانينات و التسعينات في أدبيات السياسة المقارنة، وهذا بالرغم من أن جذوره التاريخية التي تمتد حتى إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين ركزوا على ضرورة توافق الأطراف الإجتماعية على عقد مشترك يجنبهم الفوضى ويجلب لهم النظام إلاّ أن التطور الحقيقي لمفهوم المجتمع المدني برز أكثر من خلال التوجه القوي الذي عرفه العالم بداية من نهاية الثمانينات اتجاه إقامة النظم الديمقراطية ، لكن في تلك الفترة ساد انطباع هام تعلق بعلاقة هذا المفهوم بالديمقراطية كممارسة وجعل المختصين في الدراسات السياسية، ونظم الحكم يبحثون في حقيقة هذه العلاقة، وهل يمكن اعتبار المجتمع المدني هو بالضرورة مجتمعا ديمقراطيا ؟

لقد جاءت الإجابة متأرجحة ، فهناك من نظر إلى المجتمع المدني على أنه آلية مهمة لدمقرطة الحياة السياسية وهناك من اعتراض على ذلك وأكد على أن المجتمع المدني هو مجتمع غير سياسي وبالتالي فهو غير معني بالأفكار السياسية،لكن الحقيقة التي تؤكدها الأحداث تشير إلى أن المجتمع المدني كمفهوم غربي عرف تطورا مميزا وكان هو السبب

والدافع الأساسي لتطوير المجتمعات الغربية ديمقراطيا[2] غير أن هذا الوضع قد لاينطبق على كل المجتمعات وهذا للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وفي مقدمتهم المجتمعات العربية حيث أن الأنظمة السياسية التي حكمت الأقطار العربية منذ بداية الخمسينات تميزت بكونها سلطوية واستبدادية ولم تشهد تطورات ديمقراطية في أدائها السياسي إلا بعض الدول استثناءا كلبنان والسودان خلال المرحلتين الديمقراطيتين (1964- 1969) و(1985-1989)، مع تسجيل بعض التحفظات على هذا الحكم، كما أن السلوكات غير السوية التي كانت تقوم بها السلطات في حق المجتمع ساهمت في تدني الوعي السياسي وتراجع الرغبة في العمل الخيري والتطوعي وهذا بسبب مصادرة هذه الأنظمة إلى حق التعدد التنظيمي ووضع إجراءات تعسفية تحد من نشاطات القوى التي تنشط في إطار المجتمع المدني.

وعليه وقبل أن نقيس إسقاطاته على الواقع العربي فلابد من التركيز على أن المجتمع المدني هو مختلف الأبنية السياسية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع والتي تحدث بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة [3]، كما أن للمجتمع المدني عناصر مميزة تختلف عن المجتمع السياسي كمفهوم علمي، ذلك أن التنظيمات التي تدخل تحت إطار المجتمع السياسي تختص بإدارة الشؤون الرسمية في حين أن المنظمات المدنية فهي تتمتع بالإستقلالية وتنشط بوسائل خاصة تتحصل عليها من خلال موارد تأتيها على شكل هبات أو مساعدات أو حتى عن طريق الاشتراكات التي يتقدم بها أعضائها، ولا تكون لها أية علاقة وصاية أو تبعية للسلطات السياسية، أضف إلى أن المجتمع السياسي يستمد قوته من روح القوانين والتشريعات التي تحدد له المسارات التي ينبغي أن يسلكها بشكل ثابت ، عكس فعليات المجتمع المدني التي تبقى نشاطاتها تطوعية وغير رسمية ولا ترتبط بأي أجندة كانت.

غير أن هذا لا يعني أن المجتمعين منفصلين فيما بينهما، بل بالعكس فإن تعزيز دور المجتمع المدني هو من أولويات المجتمع السياسي حيث يتعين على هذا الأخير أن يضطلع بمهمة تهيئة الأجواء والمناخ الملائمين حتى يساهم المجتمع المدني في تعزيز الممارسة الديمقراطية وتعميم الثقافة المدنية، والملفت للنظر أن تعاظم دور المجتمع المدني (كما أسلفنا سابقا) برز في سياق أحداث بولندا منذ منتصف السبعينات وتواصل في الولوج حتى نهاية الثمانينات، حيث ساعدت التطورات الديمقراطية التي حدثت في أوربا الشرقية في أواخر الثمانينات على تعزيز هذه المكانة، بحيث صعدت النقابات العمالية والمهنية والمثقفين إلى الواجهة وطرحت الديمقراطية كخيار بديل له وهذا بفعل تأثرها بما كان يحدث من تغيرات ايجابية في المجتمعات الغربية [4]، ومن هنا فإن الملاحظ على هذه التحولات أنها كانت مقدمة قوية ليست بالنسبة لبولندا وأوربا فقط بل إلى كل العالم تقريبا حيث ظهرت الحاجة الماسة إلى تفعيل التنظيمات الغير السياسية في مجال التحول الديمقراطي.

ففي أوربا الشرقية مثلا نشطت المنظمات والمؤسسات الاجتماعية التي، كانت خارج نطاق سيطرة الحزب الشيوعي في تلك البلدان مثل المنتدى المدني في تشيكوسلوفاكيا والمنتدى الجديد في ألمانيا الشرقية سابقا والمنتدى الديمقراطي المجري في المجر ،كما أن بروز دور المجتمع المدني كان قويا واتخذ شكل المظاهرات والاحتجاجات الصدامية ضد السلطات والنظم الحاكمة وان المواطنين الذين خرجوا إلى الشوارع لم يخرجوا بصفتهم أفرادا ولكن كأعضاء منضوين في حركات نسوية وتنظيمات طلابية ومهنية وهذا كان أكبر إنجاز تحققه قوى المجتمع المدني ، هذا دون أن ننسى الدور الفاعل الذي لعبته جماعات الحفاظ على البيئة وحركات السلام ومناهضة التسلح النووي في دول أوربا الغربية حيث أن المجتمع المدني لعب فيها دور المحرك لكل الحركات الاحتجاجية التي قامت تنتقد الدولة ليس فقط في مجال الحقوق و الحريات العامة بل حتى عمليات الانتخابات وطريقة عمل الأحزاب السياسية وكذا في طريقة التعامل مع القضايا الدولية ذات الأبعاد الإنسانية.

وتأسيسا على ما سبق يمكننا القول أن المجتمع المدني حسب بعض الدراسات يشير إلى مسألة متداخلة وعميقة خصوصا مع تحول العالم إلى قرية واحدة بفعل العولمة والتطورات التكنولوجية التي حصلت في ميدان الاتصال، فحسب الباحث "أكسهورن" فإن " المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعية حافلة بوحدات عديدة سواء على أساس طبقي أو جغرافي، وان قوة المجتمع المدني تقاس بالقدرة على التعايش السلمي بين هذه الوحدات وبالقدرة على مقاومة سيطرة الدولة وبالسعي الحثيث للمشاركة في الهياكل السياسية الوطنية" [5]، كما يعرفه "سعد الدين إبراهيم" بأنه " تعبير عن المشاركة

الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين الأفراد والدولة ويتكون المجتمع المدني من عناصر وتنظيمات غير حكومية كالأحزاب السياسية والإتحادات العمالية و النقابات المهنية وهيئات التنمية الاجتماعية [6]، ويستشف من خلال هذا التعريف أن المجتمع المدني يتميز بأبعاد مختلفة فمنها البعد التنظيمي ويقصد به مجموعة المنظمات والنقابات والاتحادات والأحزاب السياسية التي تقوم بعملية التفعيل للعلاقة التي تجمع بين المواطن والدولة والبعد القيمي وهو الشعور المدني civility ونعني به القبول بالآخر من خلال اعتماد أفكار التعددية و التسامح والاعتدال، أما البعد الثالث فهو ذلك الذي يتعلق بتوافر نمط معين من الرباط بين الدولة والمجتمع المدني بما يساعد بدرجة مقبولة على استقلالية فعليات المجتمع المدني ويعطيها القدرة على إدارة شؤونها الخاصة بكل حرية ومن تم وعندما نحاول أن نسقط هذا المفهوم على الواقع العربي ، نصطدم بحقيقة مفادها هو هل نمتلك مجتمعا مدنيا حقيقيا؟ أم أن العراقيل الموضوعة داخل المجتمعات العربية لا تساعد على إمكانية نمو هذا المجتمع مثل ما هو حاصل في الدول المتطورة؟

لقد دخل مفهوم المجتمع المدني في الاستعمالات اليومية للبلاد العربية ضمن موجة التغيرات التي حدثت في العالم والتي دعت بموجبها إلى إدراج هذا المفهوم في حقول التعليم والممارسة السياسية ككل،ومنذ تلك الفترة وأهمية المجتمع المدني تزداد في عملية التحول الديمقراطي حيث تحول إلى أداة دافعة لأية عملية تغيير منتظرة، وعليه ورغم حداثته بالنسبة للاستعمال إلا أن ذلك لم يمنع من وجود أثر لوجوده كمفردات على

مستوى الواقع العربي وذلك منذ أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين خاصة في شمال الوطن العربي وقد تجسد ذلك من خلال النشأة المبكرة للجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية وأيضا بالنسبة للحملات التطوعية التي برزت بشكل ملفت للنظر ما بين الحربين العالميتين وذلك بفعل عملية التحديث التي عرفتها الأقطار العربية بفضل انتشار التعليم وتطور الصناعة وغيرها من العوامل المشجعة، حيث أن هذه الدعائم ساهمت بشكل واضح في بروز وتطور طبقات حديثة مثل الطبقات الوسطى والعاملة والبرجوازية وهي مجتمعة شكلت القاعدة الأساسية التي نشطت من خلالها التنظيمات في إطار الدفاع عن مصالح أعضائها، وهذا ما يدفعنا إلى القول أن هذه المرحلة بالذات هي التي يعتبرها الكثير من الباحثين بأنها تمثل مرحلة النشأة الجنينية بالنسبة للمجتمع المدني العربي،لكن هذا لم يستمر بنفس الكيفية ،حيث تمت عملية إجهاض واضحة تسببت فيها نظم سياسية خرجت من رحم الاستعمار بعد تحقيق الاستقلال.

حيث أن مرحلة الخمسينات والستينات عرفت على المستوى العربي مراجعات واضحة على مستوى الحريات الأساسية والحقوق، كما ساهمت الحكومات الشعبوية الراديكالية التي وصلت إلى الحكم من خلال انقلابات عسكرية مثل ما حدث في سوريا، العراق، السودان، اليمن، الجزائر، ليبيا، موريتانيا والصومال في تجميد المجتمع المدني من جهة ومن جهة ثانية إلحاق العديد من تنظيماته بالأحزاب الحاكمة وقد استعملت هذه النظم خطابات سياسية مخادعة أرادت من خلالها أن تبرز عجزها وفشلها في بناء دولة المؤسسات بدلا عن دولة القمع والبوليس من ذلك الإجراءات التدخلية التي كانت تقوم بها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والعمل على ترسيخ دعائم الاستقلال من خلال التحكم في الاستقرار السياسي والاجتماعي وهذا بواسطة منع الجماهير من المشاركة السياسية، وقد اعتبر ذلك أول تعدي على دور المجتمع المدني، إن الأحداث والتطورات التي جاءت بعد ذلك أفرزت حقيقة أساسية أكدت عجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة التحكم في التفاعلات الاجتماعية وهكذا بدأت شرعية الدولة في

العالم العربي تتآكل شيأ فشيأ واستمر الوضع حتى مرحلة الثمانينات حيث قفزت حركات وهيئات المجتمع المدني إلى الواجهة وبدأت تقدم مطالبها عبر الاحتجاجات والمظاهرات العنيفة وكانت أقوى تلك الحركات تلك التي تبنت التوجهات الإسلامية حيث انتشرت على طول البلاد العربية، لكن أقواها كان في كل من مصر والجزائر، هذا إضافة إلى بداية تحرك حركات انفصالية داخل بعض البلدان مثل السودان، الصومال والعراق حيث نادت بضرورة الاعتراف بحقوقها وهويتها الخاصة.

إن المصطلح الأكثر تداولا للتدليل على مفهوم المجتمع المدني هو الجمعيات الأهلية حيث ارتبط هذا المصطلح بالنشأة الوطنية لكثير من الهيئات في مرحلة الخضوع للإستعمار، واستمر بعد الاستقلال كما تقول الباحثة "أماني قنديل" كتعبير عن تواصل إحساس المواطنين بالغربة عن النخب الحاكمة [7] بالإضافة إلى أن انتشار هذه الجمعيات ارتبط بالعامل الديمقراطي، فكلما كان عدد السكان مرتفعا كانت الفرصة أكبر لانتشار التنظيمات فمصر مثلا باعتبارها أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان حيث يصل إلى 56 مليون نسمة يوجد بها أكثر من 13.139 جمعية أهلية، غير أن دور هذا العامل الجغرافي ليس مطلقا من حيث التأثير بحيث هناك عامل آخر كان له دورا مماثلا ويتعلق الأمر بعامل التكوين الاجتماعي للسكان والذي تجسده لبنان من خلال الطوائف العديدة التي تجمع بجمعياتها الأهلية الخاصة بها وأيضا بدور ممارسة العبادة وبتطور مدارسها وجامعاتها، إذن و بالإضافة إلى هذين العاملين هناك عامل التحول الديمقراطي الذي ساهم بدرجة كبيرة في فاعلية الحركة الجمعوية التي تنشط في إطار المجتمع المدني، حيث أعطت مرحلة الانفتاح الذي شهدتها المنطقة العربية دفعا قويا في بروز العديد من الجمعيات والمنظمات ثم أن العامل الاجتماعي والاقتصادي كان له الدور القوي في تسريح حرية المجتمع المدني، بحيث أن انسحاب الدولة في البلاد العربية من المجالات المهمة والحساسة بفعل سياسات الإصلاح الهيكلي والاقتصادي ترك المجال واسعا لكي تتدخل جمعيات المجتمع المدني في سد هذا الفراغ وتقديم رؤيتها بشأن مشروع المجتمع الذي يجب أن تكون عليه الأقطار العربية.

فالواقع العربي عرف بروز ظاهرة جديدة نوعا ما لم يعهدها من قبل ويتعلق الأمر بالمنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان بالإضافة إلى تزايد التنظيمات التطوعية الخاصة وقد قدرت بعض الدراسات عدد الهيئات غير الحكومية في الوطن العربي بـ 20 ألف هيئة في منتصف السبعينات لينتقل الرقم إلى 70 ألف في أواخر الثمانينات كما ذهبت تقارير عديدة إلى إعطاء تفسيرات متنوعة بهذا الخصوص، واعتبرت أن النمو المطرد لجمعيات المجتمع المدني يعود إلى تزايد

الحاجات الاجتماعية من جهة، وكذا إلى عدم قدرة الدولة بواسطة مؤسساتها الرسمية على إقناع المجتمع وتلبية حاجاته لاسيما في مجال الحرية ، النشاط الاجتماعي ، جنوح منظمات التنمية الدولية للبحث عن شركاء جدد داخل الدول العربية لكي تتعامل معهم في ميدان منح المعونات بعدما أصبحت لا تثق في الحكومات الرسمية ((8، بالإضافة إلى بروز مناخ

دولي وما قدمه من فرص للمجتمع المدني العربي، حيث ساهم الإنتقال التحول إلى الليبرالية في زيادة نشاط فعليات هذا المجتمع لاسيما وان التحول الاقتصادي في بداية التسعينات ارتبط بشكل قوي مع المطلب الديمقراطي وهو ما زاد من مصداقية ونشاط المجتمع المدني في الدول العربية، فإغلاق الفضاء السياسي من قبل الأنظمة الحاكمة أعطى قناعة لدى العديد من الناشطين في المجال الديمقراطي في التمويل والاعتماد على منظمات المجتمع المدني وخاصة النقابات والمنظمات المهنية باعتبارها المؤهلة أكثر من الأحزاب السياسية لقيادة المجتمع العربي نحو التنمية والديمقراطية، لكن هذا التوجه لم يكتب له النجاح بسبب العقبات الكثيرة رغم أن منظمات المجتمع المدني العربي قد كثفت مبادراتها للإصلاح والتغيير، ونعني بتلك العراقيل إجراءات التضييق التي تتبعها الدولة على النشاط المدني من جهة وتبعية العديد من منظمات المجتمع المدني للأحزاب السياسية مما يجعلها لعبة في يد هذه التشكيلات السياسية تستخدمها كواجهة لتوسيع نفوذها وإضفاء طابع المصداقية على توجهاتها وهو ما يؤثر سلبا على أدائها ويجعلها تفقد وظيفتها المحورية.

كما أن هناك ظاهرة أخرى أفقدت المجتمع المدني العربي مصداقيته ويتعلق الأمر بالخلافات الكبيرة الموجودة بين أطرافه حيث نجد أن المنظمات التي يسيطر عليها الإسلاميون لا تعترف بغيرها من المنظمات ذات التوجهات العلمانية والعكس صحيح مما يجعل دورها يصاب بالعطب وهو ما يخدم السلطات الحاكمة التي لا تريد مجتمعا مدنيا متجانسا، بل هي نفسها تسعى إلى الحد من فاعليته عن طريق استعمال سياسة الهيمنة على مؤسساته بواسطة الاحتواء والقمع، فهي تتدخل في تأسيس المنظمات وتتحكم في عملية التمويل ومن ثم فهي لا تقبل إلا بالمنظمات التي لديها توجهات واضحة بشأن القضايا التي تقلق السلطة وعادة جمعيات ومنظمات تتبنى خطابا يتكلم نيابة عنها ويكون الهدف منه الدفاع عن أفكار النظام الحاكم ومعاداة باقي المنظمات التي تنشط في الإتجاه المعاكس. وكمحصلة عن هذا، لم تتوصل منظمات المجتمع العربي المدني إلى غاية اليوم من تجاوز الأزمة الداخلية التي تعيشها، بل أنها غير قادرة على التأثير على مجرى الأحداث السياسية وتحولت إلى مجرد آلية تشتغل لصالح السلطة في الكثير من الأحيان.

فقراءة متأنية لخريطة المجتمع المدني في الوطن العربي تكشف لنا أن عدد المنظمات التي تأسست منذ الانفتاح السياسي و الديمقراطي كان كبير جدا، حيث قدر عدد الجمعيات غير الحكومية بأكثر من 130.000 في عام 2003 ورغم ذلك فإن تأثيرها مازال محدودا بل يكاد يكون منعدما في القضايا الحساسة، ثم أن هذا العدد لم يتوزع في كل البلاد العربية بشكل عادل، بل نجد أن هناك دولا بها حجم كبير من هذه الجمعيات ودول أخرى لا تكاد تحصل إلا على عدد قليل وهذا ربما يعود إلى أسباب مجتمعية وسياسية وتاريخية ، فمصر بها 18000 جمعية، بينما العدد يزداد بالجزائر حيث يصل إلى 25000 جمعية و يتراجع في تونس ليصل إلى 7000، جمعية والغريب في الأمر أن هذه الدول نفسها هي التي تعاني من التضييق والتحجيم لدور هذه المنظمات وتجريدها من محتواها الديمقراطي وفي الجهة المقابلة نجد أن دولا أخرى لا تسمح حتى بتواجد مثل هذه الجمعيات أو المنظمات الأهلية والدليل أن الكويت بها حوالي 100 منظمة ونفس العدد بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة ، بينما نجد أن بعض المجتمعات الخليجية العربية

سجلت تطورا ملحوظا في هذا المجال حيث أن دولة البحرين وصلت إلى 400 جمعية والأردن 1500، بينما لبنان فهو يقترب نوعا ما من الدول المغاربية أي يصل عدد الجمعيات الأهلية به 4600 جمعية (9)، بيد أن الحركة الجمعوية شهدت طفرة نوعية في البلاد العربية ويعود السبب أساسا إلى اتساع مساحة الديمقراطية في النظم العربية و ازدياد الاهتمام الدولي والدعم الخارجي لنشاط تلك الجمعيات على الرغم من التحفظات وسوء الفهم الذي تحيطها الأنظمة العربية بهذه المسألة، كما أن هناك من يرجع ذلك صراحة إلى تزايد دعم الحركات والأحزاب السياسية الإسلامية على فكرة العمل الأهلي أو الجمعوي على اعتبار أن الحركات الإسلامية عندما تقدم هذا الدعم سواء للمنظمات الناشطة أو لمنظمات تخرج من صلبها فهي تسلك هذا السياسية بغرض إثبات هذه الحركات الإسلامية لحضورها في المشهد السياسي ومحاولة توظيف هذه المنظمات كآلية من آليات التعبئة والتأثير في المواعيد الإنتخابية وغيرها.

لقد تميز المجتمع المدني العربي بالعديد من السمات جعلته يختلف عن غيره وكانت هذه الأخيرة سببا في عدم قدرته على التواجد بشكل فعّال في الحياة السياسية العربية وأن كل ما استفاده من المتغيرات الدولية في هذا المجال هو قبوله فقط كشريك ثانوي في عملية الانتقال الديمقراطي وكذا السماح للأفراد بتأسيس وإنشاء جمعيات ، دون أن تتوفر لهم البيئة الثقافية والسياسية والاجتماعية الملائمة وهو ما انعكس سلبيا على الأداء العام للمجتمع المدني العربي، فوجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني لم يؤدي إلا إلى زيادة في الفوضى التنظيمية للمجتمع، كما أن تغيير التركيبة الكلاسيكية له كان المتغير الايجابي الوحيد ، حيث بعد أن كانت الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية وحدها في الساحة دخلت المعترك منظمات من نوع جديد تأثرت بما يجري في العالم الغربي من تحولات في هذا النطاق ونقصد بها المنظمات الناشطة في ميدان حقوق الإنسان والمرأة والأقليات وقضايا الحريات بشكل عام، وهذا التوجه الجديد للمجتمع المدني اصطدم بالرؤى الخاصة بالأنظمة السياسية التي ترفض النبش أو النقاش في هذه القضايا السياسية، بل وصلت إلى حد منع منظمات المجتمع المدني من العمل والنشاط

متهمة إيلها بالخيانة والاشتغال لمصلحة أطراف أجنبية، كما أن السلطات في البلاد العربية واصلت التضييق على المجتمع المدني بإتباع أسلوب منع المساعدات المقدمة وهو الشيء الذي ساهم في اندثار الكثير من هذه المنظمات، وبعضها لجأ إلى مصادر تمويل أخرى كما جرى في مصر حيث لجأت إلى صيغة الشركات المدنية كشكل من أشكال الحفاظ على الوجود.

وتأسيسا على ما سبق، نستطيع أن نجمل بأن التطور الذي حصل على المجتمع المدني العربي بفعل التغيرات الدولية لم يتوقف فقط عند التضخم الكمي ولو أن هذا الشيء مبرر نوعا ما على اعتبار أن هذا السلوك جاء كرد فعل عن

جمود وانحسار القنوات السياسية الأخرى، بل تعداها إلى مسألة مهمة حيث تم تجاوز الفكرة السابقة التي كانت تقوم على

اكتفاء المجتمع المدني على العمل الخيري والتطوعي فقط ، بل تحول الدور إلى التأثير على صنع السياسة ولو أن هذا الحكم مردود عليه ، لاسيما وأن الواقع يبرز أن درجة التأثير مازالت في مرحلة محدودة جدا.

إن التحولات الاقتصادية التي عرفتها البلدان العربية كانت لها الإنعكاس الايجابي على أداء المجتمع المدني بحيث ساهمت سياسات الاقتصاد الحر على بروز فئات جديدة داخل المجتمعات العربية نشطت باتجاه رسم سياسات اقتصادية رشيدة، نعني بذلك جمعيات رجال الأعمال الذين برزوا بقوة وأصبح لهم دورا مؤثرا إذ تحولوا إلى شريك اجتماعي واقتصادي للكثير من الحكومات العربية [10] ونكتفي بإيراد ما حصل بالجزائر من خلال وضع لجنة ثلاثية تتكون من الحكومة والاتحاد العام للعمال والباترونة (جمعية رجال الأعمال)، حيث تنعقد لقاءات عملية بين هذه الأطراف الثلاثة وتحدد الإستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية العامة للبلاد،ونفس الشيء يقال عن جمعية رجال الأعمال التي تشترك في المفاوضات التي تجريها الحكومة المصرية مع الحكومات الغربية فيما يخص المعونات الموجهة لدعم القطاع الخاص [11] والملاحظة التي يمكن تسجيلها في هذا المجال أن دور رجال الأعمال لم يتوقف عند القضايا الداخلية ،بل انتقل ليشمل حتى المجال

الدبلوماسي ، حيث تقوم الوفود الدبلوماسية العربية الرسمية باصطحاب في كل مرة وفد من رجال الأعمال لمعرفة مختلف اتفاقات الشراكة والتعاون التي تقوم بين الدول العربية ومثيلاتها في باقي بلدان العالم ، ومن ثم فإن منظمة رجال الأعمال بالرغم من أن عددها القليل مقارنة بباقي منظمات المجتمع المدني الأخرى،إلا أن فاعليتها كبيرة،

ويعود السبب إلى ضخامة الموارد المالية التي تتوفر عليها وأيضا لتماسكهم الداخلي وكذا إلى ديمقراطية صنع القرار داخل منظماتهم وهذه الجوانب الايجابية هي التي مكنتهم من الدخول إلى مؤسسات الدولة و الترشح إلى البرلمان وبالتالي تزايد دورهم مع ريادة الانفتاح والتحول الاقتصادي في الأقطار العربية.

إن الإفتراضات النظرية القائلة بديمقراطية المجتمع المدني وتوفره على عناصر مساعدة لتفعيل الممارسة الديمقراطية إلا أن واقعه على المستوى العربي يكشف عن الكثير من النقائص التي جعلته تقريبا مكملا لدور الدولة التسلطية ولم يستطع لحد الساعة أن يتأسس كبديل حقيقي بإمكانه أن يقدم الحلول و الرؤى بسبب تخبطه في الكثير من المشاكل التي يمكن أن نجملها في النقاط التالية :

أ – تميز المجتمع المدني بالنخبوية بحيث انه لا يعبر عن القوى الاجتماعية الحقيقية التي لها حضور في المجتمع وبالتالي يبتعد عن مصدر الشرعية التي هي أساس المصداقية في العمل والنشاط .[12]

ب – تأزم المجتمع المدني وجمود النخبة التي تتولى قيادته بحيث أنها عجزت عن تجنيد قوى المجتمع فيما يخص القضايا المطروحة، بالإضافة إلى عجز المشاركة داخل الجمعيات الأهلية والنقابات المهنية والعمالية مما يجعل المجتمع المدني يبتعد كثيرا عن مهمته المتمثلة في البحث عن الحلول للمشاكل المطروحة ولا يكتفي بدور المتلقي السلبي، فمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية تعاني من أزمة ديمقراطية داخلية تعمقت مع الوقت بواسطة تركيز القرار في يد قيادتها وعجزهم عن إدارة النزاعات والصراعات التي تتم داخلها بطريقة ديمقراطية.

ج – يستشف من خلال واقع المجتمع المدني أن هذا الأخير عجز فعليا في تطوير خطابه إذ بقي مرابطا في أفكاره القديمة كما فشل في تقديم مقاربات تتوافق مع المستجدات المتسارعة ، بحيث أن هيئات وتنظيمات المجتمع المدني مازالت غير قادرة على دمج الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في منظومة المواطنة بصفة عامة.

د – العجز عن إقامة جسور من التعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني نفسها ، بسبب لغة المصالح التي تسيطر على سلوكاتها وأيضا لغلبة التنافس والصراع على توجهاتها مما يحرمها من تكوين جماعات ضاغطة ومؤثرة على أجهزة صنع السياسة وهذا ما ساعد الأنظمة العربية على فرملة دور هذه المنظمات لأنها تفضل التعامل مع تنظيمات مجزأة أحسن من موحدة.

إن تراجع المجتمع المدني في العالم العربي يعود بالدرجة الأساسية إلى الآليات المعتمدة من قبل الأنظمة السياسية في تعاملها مع منظمات وهيئات هذا الفضاء السيوسيوإجتماعي ، بحيث أن العلاقة بين الطرفين ظلت بعيدة عن الأصل والمنطق المتمثل في الأبعاد التكاملية والبنائية التي تتطلب أن تكون هذه التنظيمات أداة دافعة لمسيرة التطور والتحديث ، لكن الواقع العربي ظل يعكس صورة مغايرة تماما ، حيث يسود النفوذ واللا توافق الذي يصل في الكثير من الأحيان إلى حالة النزاع والصراع الذي جعل من دور الدولة بمثابة العائق الأساسي الموضوع أمام تطلعات فعاليات المجتمع المدني، والملفت للنظر أن المجتمعات الغربية تقدم نموذجا راقيا في العلاقة التي تجمع بين دولها ومنظمات مجتمعها المدني، في حين أن الدولة الحديثة في الوطن العربي بقدر ما استجابت أو انصاعت إلى قيم الحداثة التي فرضتها المتغيرات الدولية ، إلا أن دورها لم يتعدى الإطار المحدود في التعامل مع جمعيات ومنظمات المجتمع المدني التي تضاعفت من حيث العدد مع مطلع التسعينات بفعل التسهيلات التي كانت تمنحها مؤسسات الدولة ، ثم أنه بدلا من أن تضعها في مرتبة الشريك الاجتماعي والسياسي في عملية البناء ظلت تقزم من دورها ، لدرجة أن مظاهر الدولة القوية والمجتمع المدني القوي غابت تماما من المشاهد السياسية العربية، عكس الحالة الغربية التي جرى فيها تفعيل دور المجتمع

المدني وساهم بعد ذلك في تقوية الدولة الوطنية وزيادة فاعليتها ، أضف إلى ذلك أن المجتمع المدني لم يكن يعتبر أن تفكك الدولة شرطا تاريخيا لتطوره واستمراره والعكس صحيح لذلك حصلت المجتمعات الغربية على توازن في العلاقة انعكس إيجابا على البناء الديمقراطي.

إن الآليات التي اعتمدتها النظم السياسية العربية إزاء المجتمع المدني كثيرة ومتعددة، بعضها تناول القيود القانونية[13]، حيث أن العائق القانوني أخذ حصة الأسد كما أن الدول العربية ركزت على تضييق الخناق على المنظمات والجمعيات الناشطة في إطار المجتمع المدني من خلال إصدار ترسانة كبيرة من القوانين أعاقت فعلا دور هذا المجتمع

المدني، حيث لجأت إلى وضع قوانين فوقية لم تراعي فيها حتى إشراك المعنيين بها وهو ما جعل نشاطات وعمل تلك التنظيمات تصطدم في كل مرة بهذا الحاجز القانوني عموما، ويمكن لنا في هذا السياق أن نقدم بعضا من الأمثلة تبرر ثقل تلك العراقيل ، من ذلك نزع الاعتماد وحل الكثير من الجمعيات بدعوى خرقها للقوانين الخاصة بسير وتنظيم قانون الجمعيات ذات الطابع المدني ، كما أن عمليات التضييق تواصلت لتشمل إجراءات أخرى أكثر خطورة من ناحية الطرح الديمقراطي ، حيث حرمت حكومات هذه الدول المنظمات المدنية من فرص المشاركة في إدارة شؤونها بنفسها وباستقلالية عنها [14]، هذا دون أن ننسى البيروقراطية الإدارية التي كانت تلجأ إليها النظم العربية في كل مرة عندما تتطلع مجموعة من الأفراد إلى تأسيس أو إنشاء جمعية ، بحيث تخضع هذه المسألة إلى سلسلة من الإجراءات المعقدة كالمطالبة بضرورة موافقة الجهة الإدارية على تأسيس المنظمة المدنية كشرط لقيامها.

أضف إلى ذلك عدم سماح القوانين بتشكيل أكثر من منظمة مهنية أو عمالية واحدة لتمثيل فئة معينة أي حظر التعددية النقابية وحظر ممارسة النشاط الديني والسياسي، ناهيك عن العراقيل الموضوعة على ممارسة النشاطات المتعلقة خصوصا بالجمعيات الخاصة بحقوق الإنسان ، كما يلاحظ أن أغلب التشريعات العربية المنظمة لهذه الحقوق (و المقصود بها حق إنشاء الجمعيات والحق في العمل والنشاط والحق في الاستقلالية)

تعاملت بشكل متناقص مع ما تمليه المواثيق والدساتير الدولية ،ناهيك على أن الحكومات العربية واصلت نفس التكتيك اتجاه منظمات المجتمع المدني، بحيث واصلت التلاعب السياسي من خلال تطبيق إستراتيجية فرق تسد لإضعاف دور المجتمع المدني واعتماد معايير مزدوجة وانتقائية في التعامل مع منظمات المجتمع المدني من خلال تبني مجموعة آليات الدمج والاستبعاد أو العصا والجزرة، وكذا اعتماد أسلوب القمع لاسيما ضد الجماعات الإسلامية المتشددة هذا من جهة ومن جهة ثانية لجأت أيضا إلى أساليب أخرى تتعلق بعدم السماح للمجتمع المدني من التزود بالمعلومات وأيضا بالنفاذ لوسائل الإعلام الأكثر انتشارا ونقصد بها التلفزيون والإذاعة المملوكين للحكومة.

وعليه وعندما نبحث في إشكالية العلاقة بين التحول الديمقراطي والمجتمع المدني في الوطن العربي نخرج بجملة من الملاحظات تنجر جميعها إلى مقاربة مهمة وهي أن مؤشرات التحول الديمقراطي للمنطقة العربية لا تعبر عن مجرد محاولة تفتقد إلى البناء الحقيقي والموضوعي للعملية الديمقراطية، فقد توقفت العملية عند المرحلة الأولى ونقصد بها إعادة تفكيك بعض آليات النظام السلطوي وإدخال بعض القيم الديمقراطية الشكلية مثل التعددية الحزبية و الإعلامية وتغييرا لدساتير وتأكيدها على ضرورة احترام الحريات العامة وكل هذه الخطوات لم تساعد البلدان العربية حتى على تجاوز هذه المرحلة التي بقيت عقدة مستديمة تمنع أي انتقال ديمقراطي حقيقي ، بحيث حافظت السلطة في الوطن العربي على نفس الكيان والمركز وسمحت فقط بهامش بسيط لم يساهم قط في تدمير البنى السابقة لهذه الأنظمة التسلطية التي تحالفت مع قوى سياسية أخرى بشكل أو بآخر من أجل الإبقاء على ستاتيكية الوضع والدليل أن الدولة المصرية مثلا تراجعت عن العديد من الإصلاحات السياسية في مرحلة التسعينات حتى لا تواجه بردود عنيفة مما يوحي بمدى تحكم السلطة في مجريات الأحداث [15].

وعلى العموم إن فاعلية المجتمع المدني ودروه ارتبط بشكل قوى بعملية التحول الديمقراطي المتعثرة وولد بيئة سياسية وثقافية واقتصادية مناوئة لأي دور إيجابي لمنظمات هذا المجتمع المدني [16]، غير أن الاتجاه العام السائد في البلاد العربية هو تقييد

الجمعيات والنقابات، الأحزاب السياسية كما أسلفنا الحديث ، ففي مصر باعتبارها الدولة العربية الأكثر احتضانا لهذه الفعاليات ، استمر الحظر القائم بها بخصوص أنشطة ومطبوعات حزب العمل ذي التوجه الإسلامي وكذا تجميد جميع أنشطته بواسطة قرار جائر من قبل لجنة شؤون الأحزاب السياسية في ماي 2000، كما كان الحال بالنسبة للحراسة القضائية التي فرضتها الحكومة على نقابة المحامين بدءا من عام 1996 والتي استمرت خمس سنوات كاملة بسبب معارضتها لسياسة الدولة في المجال القضائي من جهة وأيضا بفعل سيطرة حركة الإخوان المسلمين المحظورة قانونيا عليها [17]، غير أن النجاح الذي أحرزته هذه الحركة في الانتخابات التي جرت عام 2001 فيما يخص نقابة المحامين لم يشجع الحكومة المصرية على رفع القيود المفروضة على إجراء الانتخابات في النقابات الأخرى.

كما أن الجزائر ما زالت ترفض شريك نقابي آخر لنقابة الاتحاد العام للعمال الجزائريين المعروفة بولائها للسلطات ، أما في تونس فقد أقدمت الحكومة على استخراج حكم قضائي ينص بحل مجلس أمناء الرابطة التونسية لحقوق الإنسان المؤلف من 25 عضوا واعتبار القرارات التي صدرت عن الجمعية العامة للرابطة باطلة ونفس الوضعية عرفها الأردن حيث عرفت نشوب توترات قوية مابين الحكومة والنقابات بسبب الدور النشط الذي لعبته النقابات للتصدي إلى عملية التطبيع مع إسرائيل [18]، ومن ثم فان أهم إنجاز حققته منظمات المجتمع المدني العربي هو ذلك الذي تحقق في مؤتمر مناهضة العنصرية الذي عقد في دير بان بجنوب إفريقيا في بداية سنة 2000 حيث تم إقرار أن الصهيونية هي حركة فاشية واعتبار إسرائيل دولة عنصرية مشابهة للنظام العنصري السابق الذي عرفته جنوب إفريقيا مما يجعلنا نؤكد على أن فاعلية المجتمع المدني ما زالت تنتظر الكثير من الخطوات الجريئة والدافعة. لكن تحصل على مركزا قانونيا يسمح لها بالإسهام في بناء المجتمع.

المـراجـع

1ـ أنظر /برهان غليون "الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي " ورقة قدمت إلى المؤتمر القومي العربي الأول، تونس 02–05 مارس 1990 .

(2) Hall .J. (ed) civil society.Theory-History-Compavision Cambridge: Polity Press, 1995

3ـحسنين توفيق إبراهيم "بناء المجتمع المدني، المؤشرات الكمية والكيفية".مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت 1992) ص694.

4ـ هويدا عدلي، التحول الديمقراطي في بولندا، ورقة مقدمة إلى ندوة التحولات السياسية والاقتصادية في شرق أوربا،23،21 نوفمبر 2000 ،مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة 2000.

5ـ هويدا عدلي المجتمع المدني العربي والتحول الديمقراطي،الديمقراطية)فصلية متخصصة) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية _ الأهرام– السنة الثانية– العدد الخامس يناير 2002 ،القاهرة،ص187

6 ـ سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، التقرير السنوي 1993، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة 1994.

7ـ أماني قنديل، المجتمع المدني في العالم العربي: دراسات للجمعيات الأهلية العربية (القاهرة دار المستقبل، 1994)،ص 23.

8 ـ أنظر/ هويدا عدلي، العمل الأهلي العربي بين ضغوط التغيرات العالمية واحتمالات التحول الديمقراطي، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان _ القاهرة– 2000

9ـ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2004 (مرجع سابق)،ص126.

10ـراجع /التقرير الاستراتيجي العربي 1988، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية القاهرة، مؤسسة الأهرام 1989، ص ص 494–500.

(11) Himme bush ,R.The politics of Economic Reform in Egypt Third World Quarterly,vol 14,n_.1;1993 pp167-168

12 ـ وحيد عبد المجيد، الأنظمة المصرية، مخاطر الاستقطاب الإسلامي العلماني، القاهرة دار القارئ العربي–1993،ص ص 47–48.

13ـ شهيدة الباز، المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين، محددات الواقع وأفاق المستقبل، القاهرة : لجنة المتابعة لمؤتمر التنظيمات الأهلية العربية 1997، ص ص 113،114.

(14) For details.iddle East Review international appairs,vol.9, n_.4 Society And Democratization in The Arab World. M (December 2005) see, Sean L.Yom-Civil

15ـ1 محمد السيد سعيد ، إشكاليات تعثر الديمقراطية في العالم العربي – المؤتمر المنعقد في رام الله (مجلة مواطن)،1997.

16ـ أحمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي : تحول مقيد وآفاق غائمة ، المستقبل العربي ، العدد (155) جانفي 1992، ص 4.

17ـ عبد الغفار شكر، حول الانتقال من الاستبداد إلى الديمقراطية في الوطن العربي ، مجلة النهج _ مركز الأبحاث، العدد الثامن ، صيف / خريف 1996 ن السنة 12 ، العدد 44 ، ص 26،39 _ القاهرة.

18-For details see.saad Eddin Ibrahim.sects, Ethnicity,and mimon groups in The Arab world-Cairo: Ibn Khaldoun cent1994. pp:49-725